الأمم المتحدة
A/RES/68/204
الجمعية العامة
Distr.: General
21 January 2014

الدورة الثامنة والستون
البند ١٨ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/68/437*)]

٦٨/٢٠٤ – متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وإلى قراراتها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٥٠ و ٥٧/٢٧٢ و ٥٧/٢٧٣ المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٥٨/٢٣٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٩١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٣٩ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٤٥ و ٦٥/١٤٦ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٦٦/١٩١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٦٧/١٩٩ المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، وأيضا إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢/٣٤ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣/٤٧ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤/٦٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦/٤٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧/٣٠ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨/١٤ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩/٣٠ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ٢٠١٠/٢٦ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠ و ٢٠١١/٣٨ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١ و ٢٠١٢/٣١ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ و ٢٠١٣/٤٤ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣،

13-45167

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[1] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[2]،

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[3]،

وإذ تشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، المعقود في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وإلى وثيقته الختامية[4]، وإلى الاجتماع الخاص المعني بمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الذي عقده رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وإلى وثيقته الختامية[5]،

وإذ تشير أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وإلى وثيقته الختامية المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[6]،

وإذ تشير كذلك إلى الحوار الرفيع المستوى السادس بشأن تمويل التنمية، الذي عقد بنيويورك في ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣،

وإذ تلاحظ اجتماع المنتدى العالمي للشراكات مع الأعمال التجارية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في نيويورك في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣ تحت عنوان ''إقامة الشراكات من أجل التوصل إلى حلول مبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة''،

وإذ تلاحظ أيضا اجتماع منتدى التعاون الإنمائي للأمم المتحدة الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيويورك في ٥ و ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢،

وإذ تحيط علما بالموجز الذي أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة

---

(١) القرار ٥٥/٢.

(٢) القرار ٦٠/١.

(٣) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

(٤) القرار ٦٥/١.

(٥) القرار ٦٨/٦.

(٦) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقود في نيويورك في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣[٧]،

وإذ تشير إلى الاجتماع الخاص المتعلق بتمويل التنمية الاجتماعية الذي عقد في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ خلال الدورة الخمسين للجنة التنمية الاجتماعية،

وإذ تلاحظ انعقاد الدورة الثانية والخمسين للجنة وضع المرأة في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨ بشأن موضوع ''تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة''،

وإذ تلاحظ أيضا الأعمال الجارية بشأن الخيارات المتعلقة بالمصادر المبتكرة لتمويل التنمية، بما في ذلك الأعمال المضطلع بها في محافل شتى، من بينها الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية،

وإذ تلاحظ كذلك الاجتماع غير الرسمي المعني بمصادر التمويل المبتكرة الذي نظمه الأمين العام في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠ والاجتماع المنفصل الذي عقدته اللجنة الثانية في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ والاجتماع الخاص الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٢ أثناء دورته الموضوعية،

وإذ تحيط علما بتقارير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[٨] وعن طرائق عملية متابعة تمويل التنمية[٩] وعن الآليات الابتكارية لتمويل التنمية[١٠]،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء الآثار السلبية المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وبخاصة على التنمية، وإذ تسلم بوجود أدلة تشير إلى حدوث انتعاش هش ومتفاوت، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي، على الرغم من الجهود الكبيرة التي ساعدت على احتواء مخاطر وقوع خسائر شديدة وعلى تحسين ظروف الأسواق المالية والمحافظة على الانتعاش، لا يزال يمر بمرحلة تنطوي على تحديات ومخاطر حدوث تراجع، يشمل التقلب الشديد في الأسواق العالمية، وارتفاع معدلات البطالة وبخاصة في صفوف الشباب، ومديونية بعض البلدان وتفشي ضغط الميزانيات الذي يفرض تحديات على الانتعاش الاقتصادي العالمي

---

(٧) A/68/78-E/2013/66.

(٨) A/68/357.

(٩) A/67/353.

(١٠) A/66/334.

ويعكس الحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في سبيل المحافظة على الطلب العالمي وإعادة التوازن إليه، وإذ تشدد على لزوم مواصلة بذل الجهود لمعالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال الهيكلية وإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه، مع تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن،

وإذ تعيد تأكيد الإقرار بضرورة القيام، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بتعبئة قدر كبير من الموارد من مصادر متنوعة واستخدام التمويل على نحو فعال من أجل دعم البلدان النامية بشدة في ما تبذله من جهود لتحقيق التنمية المستدامة، بوسائل منها الإجراءات المتخذة بما يتفق مع الوثيقة الختامية للمؤتمر، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ إنشاء الشراكة العالمية لتعميم الخدمات المالية في عام ٢٠١٠ باعتبارها آلية لإضفاء طابع مؤسسي على العمل الذي بدأه فريق الخبراء المعني بتعميم الخدمات المالية في عام ٢٠١٠ ومواصلته،

وإذ تشير إلى الاجتماع الذي عقدته اللجنة الثانية في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ عملا بالقرار ١٩٧/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ لمناقشة الإجراءات اللازم اتخاذها للتصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية واستطلاع الإمكانات المتاحة لاستعادة الثقة والنمو الاقتصادي،

وإذ تؤكد أهمية المشاركة الكاملة لجميع الجهات المعنية في تنفيذ خطة تمويل التنمية على جميع المستويات،

١ - **تعيد تأكيد** توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(١١)] بأكمله وبما ينطوي عليه من نهج متكامل وشامل، وتشير إلى العزم على اتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ توافق آراء مونتيري والتصدي للتحديات في مجال تمويل التنمية بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢ - **تعيد أيضا التأكيد** على أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنميته، وأن دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة لا يمكن المبالغة في تأكيد أهميته، وتسلم بضرورة تكملة الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة

---

(١١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة للبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام المسؤولية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

٣ - **تعيد تأكيد تصميمها** على النهوض بالشراكة العالمية من أجل التنمية وتعزيزها بوصفها حجر الزاوية للتعاون في السنوات المقبلة، على نحو ما أعيد تأكيده في إعلان الأمم المتحدة للألفية[١] وتوافق آراء مونتيري[١١] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[١٢] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٢] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[١٣] والوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[٣] والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المعنونة ''الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية''[٤] والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[٦] والوثيقة الختامية للاجتماع الخاص لعام ٢٠١٣ المعني بمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[٥]؛

٤ - **تعيد التأكيد** على أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصران لا غنى عنهما لتحقيق تنمية عادلة فعالة ونمو اقتصادي مطرد عادل شامل للجميع، وتكرر تأكيد ضرورة تعميم مراعاة المسائل المتعلقة بنوع الجنس في وضع السياسات الإنمائية وتنفيذها، بما في ذلك سياسات تمويل التنمية، وضرورة تخصيص الموارد، وتسلم بأهمية تعميم مراعاة المسائل المتعلقة بنوع الجنس في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

٥ - **تسلم** بأن تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية واستخدام جميع تلك الموارد على نحو فعال أمران بالغا الأهمية للشراكة العالمية من أجل التنمية، لأغراض منها دعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتسلم أيضا بأن تعبئة الموارد الوطنية والدولية وتهيئة بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي محركان رئيسيان للتنمية؛

---

(١٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(١٣) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

٦ - **تشير** إلى أهمية الالتزام على نحو شامل بإنشاء مجتمعات عادلة وديمقراطية من أجل التنمية، على النحو المنصوص عليه في توافق آراء مونتيري، لا سيما وأن المؤسسات الديمقراطية التي تستجيب لاحتياجات الناس لا بد منها للنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل؛

٧ - **تؤكد من جديد** أن الحكم الرشيد والنهوض بسيادة القانون على جميع المستويات أمران أساسيان لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع، وبالتالي تؤكد من جديد أهمية تنفيذ الالتزام بانتهاج سياسات سليمة؛

٨ - **تسلم** بأن تحقيق نمو اقتصادي مطرد وعادل وشامل للجميع يساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع؛

٩ - **تعيد التأكيد** على أن للمساواة بين الجنسين أهمية بالغة لتحقيق نمو اقتصادي مطرد شامل للجميع وللقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة، وأن للاستثمار في تنمية المرأة والفتاة تأثيرا مضاعفا، وبوجه خاص في الإنتاجية والكفاءة وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل للجميع في قطاعات الاقتصاد كافة، وبخاصة في مجالات رئيسية من قبيل الزراعة والصناعة والخدمات؛

١٠ - **تعيد أيضا تأكيد** ضرورة أن يكون هناك نظام لتعبئة الموارد العامة وتنظيم استخدامها بمعرفة الحكومات يتسم بالفعالية والكفاءة والشفافية ويكون خاضعا للمساءلة؛

١١ - **تشير** إلى تصميم الدول الأعضاء على تحسين وتعزيز تعبئة الموارد الوطنية وحيز الإنفاق الآمن من المالية العامة، بوسائل منها، حسب الاقتضاء، تحديث نظم الضرائب وزيادة كفاءة تحصيل الضرائب وتوسيع الوعاء الضريبي ومكافحة التهرب من دفع الضرائب وهروب رؤوس الأموال على نحو فعال، وتكرر تأكيد أنه على الرغم من أن كل بلد مسؤول عن نظامه الضريبي، من المهم دعم الجهود الوطنية في هذه المجالات عن طريق تعزيز المساعدة التقنية وتكثيف مشاركة الدول والتعاون بينها على الصعيد الدولي في معالجة المسائل الضريبية؛

١٢ - **تسلم** بأن إنشاء قطاع مالي سليم ومستند إلى قاعدة عريضة له أهمية قصوى لتعبئة الموارد المالية المحلية وينبغي أن يكون عنصرا هاما في استراتيجيات التنمية الوطنية، وبالحاجة إلى السعي لإيجاد نظم مالية تتسم بالتنوع وحسن التنظيم والانفتاح أمام الجميع وتشجع على الادخار وتيسر الحصول الخدمات المالية وتوجه المدخرات نحو المشاريع السليمة

التي تزيد من النمو الاقتصادي الطويل الأجل الذي يتسم بالاستدامة وتحقق إيرادات وتوجد فرص عمل؛

١٣ - **تسلم أيضا**، في هذا الصدد، بأن التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك الائتمان البالغ الصغر، يمكن أن يكون أداة فعالة في توليد فرص العمل الحر المنتج، الذي يمكن أن يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتؤكد الحاجة إلى تقديم دعم مناسب وبطريقة منسقة للجهود التي تبذلها البلدان النامية، في مساع منها بناء القدرات في مجال التمويل البالغ الصغر والخدمات المالية الأخرى التي يمكن أن تعزز تعميم الخدمات المالية؛

١٤ - **تعرب عن بالغ القلق** إزاء استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سلبا في التنمية، بما في ذلك تأثيرها في قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد من أجل التنمية، وتقر بضرورة تعزيز الانتعاش، وتسلم بأن التصدي على نحو فعال لآثار الأزمة يقتضي الوفاء بجميع الالتزامات الإنمائية في حينها، بما في ذلك الالتزامات الحالية المتعلقة بتوفير المعونة؛

١٥ - **تشير** إلى أن استمرار مكافحة الفساد على جميع المستويات مسألة ذات أولوية، وتعيد تأكيد ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة وحاسمة لمواصلة مكافحة الفساد بجميع مظاهره من أجل الحد من العقبات التي تحول دون تعبئة الموارد وتخصيصها على نحو فعال ومنع تحويل الموارد بعيدا عن الأنشطة الحيوية للتنمية، وتذكر بأن هذا الأمر يتطلب وجود مؤسسات قوية على جميع المستويات، بما في ذلك، بصفة خاصة، وجود نظم قانونية وقضائية فعالة وتعزيز الشفافية، وتسلم بالجهود التي تبذلها البلدان النامية والإنجازات التي تحققها في هذا الصدد، وتلاحظ تزايد التزام الدول التي صدقت بالفعل على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[١٤] أو انضمت إليها، وتحث في هذا الصدد جميع الدول التي لم تصدق على الاتفاقية أو تنضم إليها بعد على أن تنظر في القيام بذلك؛

١٦ - **تشدد** على ضرورة أن تشارك الحكومات على نحو أكثر فعالية في كفالة تنظيم السوق على نحو مناسب يعزز المصلحة العامة، وتسلم في هذا الصدد بضرورة تنظيم الأسواق المالية على نحو أفضل وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو المطرد العادل الشامل للجميع؛

١٧ - **تعيد تأكيد** أهمية تنفيذ التدابير اللازمة لتقليص التدفقات المالية غير المشروعة على جميع المستويات وتعزيز الممارسات المتبعة في تقديم الإقرارات المالية والتشجيع على

---

(١٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٥٦.

الشفافية في المعلومات المالية، وتلاحظ في هذا الصدد أن تعزيز الجهود الوطنية والجهود التي تشترك في بذلها بلدان عدة لمعالجة هذه المسألة، بطرق منها تقديم الدعم والمساعدة التقنية إلى البلدان النامية لتعزيز قدراتها، أمر بالغ الأهمية؛

١٨ - **تشدد** على ضرورة وضع سياسات وأطر تنظيمية ملائمة على الصعيد الوطني بما يتماشى مع القوانين الوطنية تشجع عن طريقها المبادرات العامة والخاصة، وبخاصة على الصعيد المحلي، وتعزز إقامة قطاع للأعمال التجارية يتسم بالدينامية وحسن الأداء، والعمل في الوقت ذاته على تحسين نمو الدخل وتوزيعه وزيادة الإنتاجية والنهوض بتمكين المرأة وحماية حقوق العمال وحماية البيئة، وتكرر تأكيد أهمية كفالة استفادة جميع الناس من فوائد النمو عن طريق تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية؛

١٩ - **تلاحظ** أن الاستثمار المباشر الأجنبي يشكل مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية، وتهيب في هذا الصدد بالبلدان المتقدمة النمو أن تواصل وضع تدابير في بلدان المصدر لتشجيع وتيسير تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي بعدة طرق من بينها توفير ائتمانات التصدير وغير ذلك من وسائل الإقراض والضمانات ضد الأخطار وخدمات تنمية الأعمال التجارية، وتهيب بالبلدان النامية أن تواصل ما تبذله من جهود لتهيئة بيئة وطنية مؤاتية لاجتذاب الاستثمارات بعدة طرق من بينها تهيئة مناخ للاستثمار على نحو يتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ به وتنفذ فيه التعاقدات بصورة سليمة وتحترم فيه حقوق الملكية، وتؤكد أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى تعبئة الاستثمار من جميع المصادر في الموارد البشرية والهياكل الأساسية المادية والبيئية والمؤسسية والاجتماعية؛

٢٠ - **تؤكد من جديد** أنه يلزم تلبية الحاجة إلى خدمات لتحويل الأموال تكون أقل كلفة وأكثر سرعة وشفافية وأمانا ولا تنطوي على تمييز، ويلزم تهيئة الظروف المؤاتية لذلك في بلدان المصدر والوجهة على السواء، وتدعو الدول الأعضاء وكيانات القطاع الخاص والمنظمات الدولية والدوائر المصرفية وسائر الأطراف المعنية إلى العمل على خفض تكاليف التحويلات المالية بدرجة أكبر؛

٢١ - **تؤكد من جديد أيضا** أن التجارة الدولية محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المطرد، وتعيد كذلك تأكيد أن إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي يستند إلى قواعد منفتح غير تمييزي منصف وتحرير التجارة على نحو فعال يمكن أن يكون لهما دور مهم للغاية في حفز النمو الاقتصادي والتنمية في جميع أنحاء العالم بما يعود بالنفع على البلدان كافة في جميع مراحل التنمية؛

٢٢ - **تشدد** على ضرورة مقاومة الاتجاهات الحمائية وتصحيح أي تدابير مخلة بالتجارة تتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وتسلم في الوقت ذاته بحق البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاستفادة بالكامل مما لديها من مرونة بما يتوافق مع تعهداتها والتزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية؛

٢٣ - **تلاحظ** التقدم المحرز في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في بالي، إندونيسيا، في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وتدعو في هذا الصدد إلى التوصل إلى نتائج متوازنة طموحة شاملة تركز على التنمية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لخطة الدوحة للتنمية، بما يتماشى مع ما تقرر بشأن التنمية في إعلان الدوحة الوزاري[١٥] وفي قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وفي إعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥؛

٢٤ - **تؤكد** أن الوفاء بجميع الالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بموجبها كثير من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠.٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وهدف تخصيص ما نسبته ٠.١٥ إلى ٠.٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها في مجال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية على القيام بذلك؛

٢٥ - **تؤكد** أن للمساعدة الإنمائية الرسمية دورا أساسيا في تكملة تمويل التنمية وتعزيزه واستدامته في البلدان النامية وفي تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، وتكرر تأكيد أن المساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن يكون لها دور محفز في مساعدة البلدان النامية على إزالة القيود التي تعوق تحقيق نمو مطرد عادل شامل للجميع، بعدة طرق منها تعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية والمؤسسية والمادية وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة والابتكارات التكنولوجية وتحسين الصحة والتعليم والنهوض بالمساواة بين الجنسين والمحافظة على البيئة والقضاء على الفقر، وترحب بالخطوات الرامية إلى تقديم معونة أفضل من حيث النوعية والفعالية في ظل احترام المبادئ الأساسية المتمثلة في السيطرة الوطنية على زمام الأمور والمواءمة والتنسيق والإدارة من أجل تحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة؛

---

(١٥) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

٢٦ - **ترحب** بالجهود التي تبذل بصورة متزايدة لتحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وتعزيز الشراكات التي تقام من أجل التنمية وزيادة فعالية التنمية وتعزيز تأثيرها، وتنوه في هذا الصدد بمنتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبمبادرات أخرى منها مثلا جميع المنتديات الرفيعة المستوى المعنية بفعالية المعونة، فهذه تقدم إسهامات هامة في الجهود التي تبذلها البلدان التي أعلنت التزامها بما تمخضت عنه المنتديات من نتائج، وذلك عبر سبل منها اعتماد المبادئ الأساسية لفعالية المعونة، وتضع في اعتبارها أنه ليس هناك شيء من قبيل الحل الواحد الذي يمكن من خلاله ضمان فعالية المساعدة المقدمة في أي سياق، وأنه يلزم إيلاء الاعتبار الكامل للأوضاع الخاصة بكل بلد؛

٢٧ - **ترى** أن الآليات الابتكارية للتمويل يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وفي مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية على أساس طوعي، وكذلك في تعظيم تأثير التدفقات الموجودة بالفعل من المصادر العامة والخاصة، وبأنه من الممكن لهذا التمويل أن يكون عنصرا هاما لتكملة المصادر التقليدية للتمويل، وفي حين تبرز التقدم الكبير المحرز حتى الآن في مجال المصادر والآليات المبتكرة لتمويل التنمية، تشجع على توسيع نطاق المبادرات القائمة وتطوير نهج جديدة، حسب الاقتضاء؛

٢٨ - **تؤكد** ضرورة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعمه، وتؤكد مرة أخرى في الوقت نفسه أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب بل هو عنصر مكمل له، وتدعو إلى التنفيذ الفعال لوثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عقد في نيروبي في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩[(١٦)]؛

٢٩ - **تسلم** بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هما نوعان من التعاون يدعم بعضها بعضا على صعيد المساعدة التقنية والمالية، وتشدد في هذا الصدد على أهمية تنشيط التعاون فيما بين بلدان الجنوب بدرجة أكبر، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع التركيز على الأولويات الإنمائية المشتركة والحرص على إشراك جميع الأطراف المعنية في الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛

---

(١٦) القرار ٢٢٢/٦٤، المرفق.

٣٠ - **تحث** الجهات المانحة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والنقابات وغير ذلك من الجهات المعنية على زيادة تركيز وأثر المساعدة الإنمائية التي تستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمويل الأنشطة التي تستهدف فئات بعينها وتعزيز الحوار بين المانحين والشركاء، وتحثها أيضا على تعزيز الآليات اللازمة لتحقيق الفعالية في قياس حجم الموارد المخصصة لإدماج المنظورات الجنسانية في جميع مجالات المساعدة الإنمائية؛

٣١ - **تشدد** على الأهمية الخاصة لإيجاد حل فعال شامل دائم في الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية من أجل تعزيز نموها الاقتصادي وتنميتها؛

٣٢ - **تشدد أيضا** على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وتؤكد في هذا الصدد أهمية القدرة على تحمل الديون والإدارة الفعالة للديون في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتسلم بأن أزمات الديون السيادية غالبا ما تكون باهظة التكلفة ومضرة بأمور منها فرص العمل والاستثمار المنتج، وغالبا ما تتبعها تخفيضات في الإنفاق العام في مجالات منها الصحة والتعليم، مما يضر بشكل خاص بالفقراء والضعفاء؛

٣٣ - **تؤكد** أن الأزمة المالية والاقتصادية أكدت ضرورة إجراء إصلاحات وأضافت زخما جديدا للمناقشات الدولية الجارية بشأن إصلاح النظام المالي الدولي وبنيانه، بما يشمل المسائل المتصلة بولاية هذا النظام ونطاقه وإدارته وقدرته على الاستجابة وتوجهه الإنمائي، حسب الاقتضاء، وتشجع في هذا الصدد على مواصلة إجراء حوار منفتح شفاف شامل للجميع؛

٣٤ - **تلاحظ** الجهود المهمة المبذولة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي للتصدي للتحديات التي تطرحها الأزمة المالية والاقتصادية، من أجل ضمان العودة بالكامل إلى نمو يقترن بإيجاد فرص عمل جيدة وإصلاح النظم المالية وتعزيزها وتحقيق نمو عالمي قوي مستمر متوازن؛

٣٥ - **تسلم** بضرورة مواصلة تعزيز تنسيق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية وكفالة اتساقها وبأهمية كفالة أن تكون تلك الأنظمة منفتحة شاملة للجميع تتسم بالنزاهة لكي تكمل الجهود الإنمائية الوطنية الرامية إلى ضمان نمو اقتصادي مطرد شامل عادل وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣٦ - **تعيد تأكيد** أهمية توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية في صنع القرارات ووضع المعايير في الميدان الاقتصادي على الصعيد الدولي وتعزيز تلك المشاركة، وتلاحظ في هذا الصدد الخطوات المهمة التي اتخذت مؤخرا في مجال إصلاح هياكل الإدارة ونظام الحصص وحقوق التصويت في مؤسسات بريتون وودز بقصد تجسيد الواقع الراهن على نحو أفضل وإتاحة فرص أكبر للبلدان النامية للإعراب عن آرائها في تلك المؤسسات وتعزيز مشاركتها وممارستها لحق التصويت فيها، وتسلم بأهمية الاستمرار في عملية الإصلاح هذه بشكل طموح وسريع، وذلك لإيجاد مؤسسات أكثر فعالية ومصداقية ومشروعية وخضوعا للمساءلة؛

٣٧ - **تعيد أيضا تأكيد** ضرورة أن تؤدي صناديق الأمم المتحدة وبرامجها واللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وفقا لولاية كل منها، دورا مهما في النهوض بالتنمية وحماية مكاسب التنمية، وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية، بما في ذلك إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعيد كذلك تأكيد تصميمها على مواصلة اتخاذ خطوات لتعزيز منظومة الأمم المتحدة وكفالة التنسيق الجيد لأعمالها واتساقها وفعاليتها وكفاءتها من أجل دعم هذه الأهداف؛

٣٨ - **تعيد كذلك تأكيد** ضرورة مواصلة تكثيف مشاركة اللجان الإقليمية في عملية متابعة تمويل التنمية بطرق منها إسداء المشورة التقنية إلى الدول الأعضاء وإتاحة التحليلات لها؛

٣٩ - **تكرر تأكيد** أهمية كفالة إيجاد عملية حكومية دولية تتولى متابعة تمويل التنمية تكون شاملة للجميع وأكثر قوة وفعالية؛

٤٠ - **تؤكد** على ما لخطة تمويل التنمية ذات الطابع الكلي، والمنصوص عليها في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، من أهمية للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وتشدد في هذا الصدد على أن توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[٨] يوفران الإطار المفاهيمي، بما في ذلك في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لتعبئة الموارد من مصادر متنوعة وتحقيق الفعالية في استخدام الأموال اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة؛

٤١ - **ترحب** بإنشاء لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، وتتطلع إلى صدور تقرير اللجنة الذي ستقترح فيه خيارات لوضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة يتم في إطارها تيسير تعبئة الموارد واستخدامها بفعالية في تحقيق أهداف

التنمية المستدامة كمساهمة في عملية متابعة تمويل التنمية، وفي خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي تم الاتفاق عليها على الصعيد الحكومي الدولي؛

٤٢ - **تؤكد** في هذا الصدد ضرورة تعزيز الاتساق والتنسيق وتجنب ازدواجية الجهود فيما يتعلق بعملية تمويل التنمية، وذلك بقصد إيجاد نهج وحيد وشامل وكلي واستشرافي يعالج مسألة التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة؛

٤٣ - **تقرر** عقد مؤتمر دولي ثالث لتمويل التنمية في عام ٢٠١٥ أو عام ٢٠١٦ بهدف تقييم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، وتنشيط وتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية، وتحديد العقبات والمعوقات التي تعترض تحقيق الغايات والأهداف المتفق عليها في ذلك الإطار، وتحديد الإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب على هذه المعوقات، ومعالجة القضايا الجديدة والناشئة، بما في ذلك في سياق الجهود المتعددة الأطراف التي بذلت في الآونة الأخيرة لتعزيز التعاون الإنمائي الدولي، مع مراعاة مشهد التعاون الإنمائي الحالي الآخذ في التحول، وعلاقات الترابط القائمة بين جميع مصادر تمويل التنمية، وأوجه التآزر القائمة بين أهداف التمويل على كامل نطاق أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وكذلك مراعاة الحاجة إلى دعم خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٤٤- **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة أن يقوم في أقرب وقت ممكن بعقد مشاورات حكومية دولية شفافة تشمل الجميع، وتشارك فيها الأطراف المؤسسية القائمة بالأدوار الرئيسية في عملية تمويل التنمية، حسب الاقتضاء، وذلك للتشاور بخصوص جميع المسائل ذات الصلة بالمؤتمر، بما في ذلك موعد انعقاده ونمطه وطريقة تنظيمه ونطاقه، مع مراعاة العناصر المنصوص عليها في هذا القرار، وتطلب إلى مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة دعم المشاورات بأعمال الأمانة؛

٤٥ - **تشير** في هذا الصدد إلى الحاجة إلى استعراض الطرائق المتبعة في عملية تمويل التنمية واستطلاع إمكانية استحداث طرائق أخرى لتعزيز العملية، بما في ذلك الترتيبات التي يمكن اتخاذها لتحقيق ذلك وطرح خيارات للربط بين مختلف العمليات التي تتناول تمويل التنمية بطريقة متكاملة؛

٤٦ - **تكرر مناشدتها** الدول الأعضاء وغيرها من الجهات التي يمكن أن تقدم مساهمات النظر في المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مما ييسر الاضطلاع بعملية حكومية دولية لتنفيذ متابعة تمويل التنمية تكون شاملة للجميع وأكثر قوة وفعالية؛

٤٧ - **تنوه** بالعمل الذي اضطلع به مكتب تمويل التنمية، وتشجع المكتب على مواصلة عمله وفقا لولايته، وذلك بالتعاون مع الخبراء من القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني وغير ذلك من المنظمات المتعددة الأطراف العاملة في مجال تمويل التنمية؛

٤٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين البند المعنون ''متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨''، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في إطار ذلك البند، تقييما تحليليا سنويا لحالة تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة ولحالة تنفيذ هذا القرار، يعد بالتعاون التام مع الجهات المعنية المؤسسية الرئيسية.

الجلسة العامة ٧١
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣